

وصفها بصورة كافية في أماكن أخرى ، وهي كلها ، في نظري ، قابلة للدفاع عنها ، كما أن حل المسألة الأساسية التي تعيننا هنا لا يعتمد على تحديد أي منها هو الأصح . لكن ينبغي التشديد على شيئين مشتركين في وجهات النظر هذه . أولا ، أن أية دولة لا تملك حق استخدام القوة العسكرية للدفاع عن النفس إلا إذا كان ذلك ضروريا لصد اعتداء أو اعتداء وشيك . ثانيا ، أن القوة المستخدمة ينبغي أن تكون متناسبة مع الضرر الذي سببه الطرف الآخر أو هدد بالتسبب به . وفي نقطة لاحقة سأبحث وجهة نظر أخرى أقل انتشارا تفيد أن استخدام القوة مسموح به أيضا في حالات ما يسمى الضرورة . لكننا الآن سنطبق المواقف التي بحثناها سابقا على الحالة المعروضة أمامنا .

يتضح من الوقائع التي تم عرضها في القسم (١) أنه لم يكن هنالك نية لشن هجوم عربي حينما افتتحت إسرائيل الأعمال العدائية . لكن ماذا عن احتمال أن الخطوات التي اتخذتها مصر لإغلاق مضائق تيران أعطت إسرائيل حق خوض الحرب دفاعا عن نفسها ؟ قال إيبان في خطابه أمام الأمم المتحدة : « أن الحصار هو حسب تعريفه عمل حربي تم فرضه وتنفيذه بواسطة العنف المسلح . . . ومنذ ٢٤ أيار وصاعدا ، أصبحت مسألة من بدأ الحرب أو من أطلق الطلقة الأولى غير ذات أهمية إلى درجة كبيرة . فليس هنالك فرق في القانون المدني بين قتل رجل بواسطة الخنق أو قتله برصاصة في رأسه . ومنذ اللحظة التي فرض فيها الحصار فإن الحرب الفعلية ابتدأت ولم تعد إسرائيل ملزمة أمام مصر بأي من حقوقها التي ينص عليها الميثاق » .

وسوف نحكم الآن هذا التأكيد في ضوء بضعة اعتبارات .

١ - أن السؤال الأول الذي يبرز هو ما إذا كان لمصر الحق في الدفاع عن النفس على أساس حالة الحرب القائمة مع إسرائيل والتي تسمح لمصر بإغلاق خليج العقبة . وللإجابة على السؤال ينبغي للمرء أن يدرس اتفاقية الهدنة التي أبرمتها مصر وإسرائيل في ١٩٤٩ . أن المغزى التقليدي لاية اتفاقية هدنة هو أنها تحرم الأعمال العسكرية ، غير أنها ليست معاهدة سلام أو بياناً رسمياً يفيد أن النزاع الأساسي حول الحدود ، أو حقوق اللاجئين أو أية مسألة أخرى سوف ينتهي . ويعني ذلك ، من بين أشياء أخرى ، أن دولة تسيطر على ممر مائي يحق لها أن تمنع مرور كل سفن العدو والسفن المحايدة التي تحمل مواد حربية إلى الطرف الآخر . وأن التهديدات باستخدام القوة ، والزيارات ، وأعمال التفتيش وحتى الاستيلاء على السفن التي ينبغي القيام بها من أجل تنفيذ ذلك ليست خارج القانون (٤٣) . ووفقا لذلك فإن مثل هذه الإجراءات لا تعتبر أعمالاً عدائية . وهكذا يقول أوبنهايم - لوتريخت : . . . بما أن الهدنة لا تضع حدا للحرب ، وبما أن ممارسة حق التفتيش ليست عملاً حربياً ، فمن الممكن إذا ممارسته في وقت الهدنة الجزئية أو الكاملة (٤٤) . ويوجد استثناء لهذه القاعدة في الحالات التي يستثنى فيها أطراف الهدنة بشكل خاص حق الحصار ، لكن الاتفاقية المصرية - الإسرائيلية لا تتضمن أي بند من هذا النوع (٤٥) .

والتبرير الذي يعطى عادة لدعم هذه القاعدة العرفية هو أن المصلحة في الدفاع عن النفس ينبغي أن تلتى الأفضلية طالما يبقى النزاع السياسي الأساسي وحالة الحرب قائمين . وحتى ذلك الحين فإن احتمال حدوث هجوم جديد احتمال جدي ، كما أن نطاق الإجراءات المسموح بها يتناسب مع الحاجة التي عرقلت استعدادات العدو . ويمكن للمرء ، منطقياً ، أن يتخذ موقف أنه ينبغي إزالة هذه القاعدة ، لأن إجراءات كهذه قد تستنزف الطرف الآخر ، خاصة إذا كان أقوى عسكرياً .